بيان الحدث الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات (WSIS+10)

ألف – ديباجة

عُقد الحدث الرفيع المستوى (WSIS+10) الذي يتولى الاتحاد تنسيقه بالتعاون الوثيق مع جميع وكالات الأمم المتحدة في إطار ولاية كل منها، وفقاً للقرار 1334 الصادر عن مجلس الاتحاد.

وأُعد هذا البيان والرؤية الصادران عن الحدث "WSIS+10" فيما يتعلق بالقمة بعد 2015، مع أخذ المبادئ التالية بعين الاعتبار:

أ) التركيز على خطوط العمل التي حددتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات وعلى قياس مدى تنفيذها؛

ب) بلورة رؤية تستند إلى الإطار القائم لخطوط العمل، مع تحديد الاتجاهات المستجدة والتحديات والأولويات بالنسبة للعقد الجديد، دون اتخاذ ما يجعل الإطار القائم لخطوط العمل متقادماً؛

ج) يظل إعلان جنيف وخطة عمل جنيف صالحين إلى أن تصدر الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات أخرى في هذا الشأن؛

د) حصر الاقتراحات التي تتناول خطوط العمل، المندرجة ضمن مسؤولية وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، في خطة عمل جنيف؛

هـ) تجنب الاقتراحات التي تشير إلى نتائج مرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات فيما يتصل بالموضوعات التالية: آلية التنفيذ، والمتابعة، وإدارة الإنترنت (بخلاف مسائل الإنترنت المتصلة بخطوط العمل)، ومنتدى إدارة الإنترنت، والتعاونية المعززة، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛

و) تجنب إصدار أحكام مسبقة على نتائج الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إجراءات الاستعراض الشامل؛

ز) احترام كل ولاية معطاة بموجب برنامج عمل تونس واحترام مبادئ تعدد أصحاب المصلحة.

قبل عشر سنوات مضت، اعتمد ممثلو شعوب العالم في القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) في مرحلتيها (جنيف، 2003 وتونس، 2005)، رؤية مشتركة بشأن مجتمع المعلومات، لتحديد مبادئه وتحدياته الرئيسية المتعلقة بتهيئة مجتمع معلومات جامع

هدفه الإنسان ومحوره التنمية. وكان الهدف الأساسي لعملية القمة تعزيز استخدام التكنولوجيا لتحسين حياة الشعوب وسد الفجوة الرقمية.

وقد شهدت استخدامات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تطوراً كبيراً وأصبحت جزءاً من الحياة اليومية منذ المرحلة الثانية من القمة في 2005، مما أدى إلى دفع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة وزيادة الشفافية والمساءلة، حسب الاقتضاء، وتوفير فرص جديدة للاستفادة من التكنولوجيا في البلدان النامية والمتقدمة.

كما أثبتت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أيضاً قيمتها كوسيلة ميسرة وعنصر تمكيني للتنمية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDG). ومع ذلك، هناك تحديات رئيسية لا زالت قائمة تتمثل في التصدي للتفاوت الكبير في التنمية وتمكين جميع الفئات وجميع البلدان من الاستفادة من النفاذ الشامل إلى المعلومات والمعارف. وعلاوة على ذلك، لم يتحقق بعد تقاسم فوائد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع البلدان على نحو متناسب.

ونؤكد من جديد الفقرة 36 تحديداً من التزام تونس المتعلقة بإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز السلم ومنع الصراعات.

ولهذا الغرض، يُطبّق القانون الدولي وخاصة ميثاق الأمم المتحدة، وهو أمر ضروري لحفظ على السلام والاستقرار وتعزيز بيئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مفتوحة وآمنة وسلمية ويتاح فيها النفاذ للجميع.

ومنذ بدء عملية القمة، انصب التركيز على نهج يقوم على تعدد أصحاب المصلحة وأهميته الأساسية في تنفيذ نواتج القمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وفي المضي قدماً بمواضيع القمة وخطوط العمل المنبثقة عنها. وساهم هذا النهج في تعزيز التزام جميع أصحاب المصلحة[1] بالعمل معاً كل بحسب دوره ومسؤولياته.

وفي هذا السياق؛

نعيد تأكيد الأهمية الكبيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير مجتمع المعلومات وحفز الابتكارات وتمكين المجموعات المختلفة من الناس في البلدان المتقدمة والنامية وتوفير النفاذ إلى المعلومات وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وندعو المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وجميع أصحاب المصلحة، كل بحسب دوره ومسؤولياته، إلى الاستفادة الكاملة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التصدي لتحديات التنمية في القرن الحادي والعشرين، والاعتراف بها كعوامل تمكينية شاملة لتحقيق الركائز الثلاث للتنمية المستدامة.

1 إننا *نؤكد من جديد* الدور الأساسي للشباب والمنظمات المعنية بالشباب على النحو المعترف به في الفقرة 11 من إعلان مبادئ القمة التي تنص على أن الشباب "يجب تمكينهم كدارسين ومطورين ومساهمين وأرباب مشاريع وصانعي قرارات. ويجب أن نركز تركيزاً خاصاً على الشباب الذين لم يتمكنوا بعد من تحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونحن ملتزمون أيضاً بكفالة احترام حقوق الطفل وضمان حمايته ورفاهه خلال تطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشغيل خدماتها". وجرى أيضاً التركيز على دور الشباب في برنامج العمل العالمي للشباب، حيث أشير إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها من مجالات الأولوية الخمسة عشر، بمعنى أنها يمكن أن تتيح للشباب الفرصة للتغلب على حواجز المسافة والحرمان الاجتماعي والاقتصادي. وإضافةً إلى ذلك، أعلنت القمة العالمية للشباب التي نظمها الاتحاد في 2013 أن الشباب قوة دافعة لتحقيق التقدم وأكدت أهمية مشاركتهم الكاملة في عمليات اتخاذ القرار لتحسين الديمقراطية مع الإشارة إلى أن انتشار المعلومات بين الشباب من شأنه أن يعزز مباشرة التمكين والابتكار على نطاق عالمي (إعلان الشباب

[1] انظر الفقرة 35 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات.

الصادر عن القمة العالمية للشباب لما بعد 2015 (BYND 2015)). وعلى الرغم من إحراز التقدم، من المهم بذل مزيد من الجهود ضماناً لتنفيذ البرنامج والإعلانات المذكورة وغيرها على حد سواء.

2 ونؤكد من جديد حقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية ذات الصلة لحقوق الإنسان بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ونؤكد أيضاً من جديد الفقرات 3 و4 و5 و18 من إعلان جنيف.

3 وعلى الرغم من الاعتراف بإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، تحددت أيضاً "فجوة بين الجنسين". ونؤكد من جديد أهمية تعزيز وصون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما يضمن إشراك المرأة في مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمي الناشئ ومراعاة اختصاصات هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة المنشأة حديثاً، وتوصيات الفريق الرفيع المستوى لبرنامج ما بعد 2015، وإعلان بيجين ومنهاج العمل المعتمد في المؤتمر العالمي الرابع بشأن المرأة في 1995. ولذلك نود أن نذكّر بالفقرة 12 من إعلان المبادئ الصادر عن القمة ونؤكد أهمية أن تُؤخذ في الاعتبار في البيان والرؤية اللذين سيصدران عن الحدث الرفيع المستوى، إذ تشير هذه الفقرة إلى أن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر فرصاً هائلة للمرأة التي ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مجتمع المعلومات وطرفاً فاعلاً رئيسياً فيه. ونحن ملتزمون بضمان أن يتيح مجتمع المعلومات تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على أساس المساواة في جميع مجالات المجتمع وجميع عمليات صنع القرار. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي لنا تعميم منظور المساواة بين الجنسين واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لبلوغ هذه الغاية.

4 وندرك ونعترف أن التحديات المتعلقة بسد الفجوة الرقمية لم تعالج بعد على نحو وافٍ وتتطلب استثمارات مستدامة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وبناء القدرات وتيسير نقل المعارف فضلاً عن تشجيع نقل التكنولوجيا وفقاً لشروط متفق عليها.

5 وتذكيراً باتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والفقرات 11 و13 و14 و15 من إعلان مبادئ جنيف، والفقرات 20 و22 و24 من التزام تونس، وإعادة تأكيد الالتزام بإتاحة النفاذ المنصف إلى المعلومات والمعارف للجميع، وبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع وبناء الثقة في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الجميع بما في ذلك الشباب والأشخاص الأكبر سناً والنساء والشعوب الأصلية والسكان الرحل والأشخاص ذوو الإعاقة والعاطلون عن العمل والفقراء والمهاجرون واللاجئون والنازحون داخلياً والمجتمعات المحلية النائية والريفية، من الضروري زيادة مشاركة الناس المستضعفين في عملية بناء مجتمع المعلومات وإسماع صوتهم لدى أصحاب المصلحة وواضعي السياسات على مختلف المستويات. فمن شأن ذلك أن يسمح للمجموعات الأكثر هشاشة من المواطنين في العالم بأن يصبحوا جزءاً لا يتجزأ من اقتصاداتهم ومن شأنه كذلك إذكاء الوعي لدى الجهات الفاعلة المستهدفة بشأن حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة (مثل المشاركة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية وتطبيقات التعلم الإلكتروني وما إلى ذلك) المصممة لجعل حياتهم اليومية أفضل.

6 ونؤمن بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديها القدرة على أن تكون وسيلة تمكينية رئيسية للتنمية وعنصراً هاماً من حلول التنمية المبتكرة في برنامج التنمية لما بعد 2015. وينبغي أن يُعترف بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات اعترافاً تاماً كأدوات لتمكين الناس وتحقيق النمو الاقتصادي في سبيل تحقيق التنمية، مع مراعاة الأهمية المتزايدة للمحتوى المناسب والمهارات والبيئة التمكينية المؤاتية.

7 وتعلماً من الدروس المستفادة في العقد الماضي، علينا أن نوجه اهتمامنا في الفترة المقبلة إلى هؤلاء الذين يقومون بتوفير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستحداثها وإدارتها، وهم المهنيون الذين يمكّنون مستعملي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف ضمان استمرار معدل التنمية وازدياده.

8 إن تطور مجتمع المعلومات على مدى السنوات العشر الماضية يساهم، ضمن جملة أمور، في تطوير مجتمعات المعرفة في العالم التي تقوم على مبادئ حرية التعبير وجودة التعليم للجميع والنفاذ الشامل إلى المعلومات والمعرفة على أساس غير تمييزي واحترام التنوع الثقافي واللغوي والتراث الثقافي. وعندما نشير إلى مجتمع المعلومات فإننا، نشير أيضاً إلى التطور المذكور أعلاه وإلى الرؤية المتعلقة بمجتمعات المعرفة الشاملة للجميع.

باء – استعراض عام لتنفيذ خطوط العمل

أدى الالتزام المترتب على اعتماد إعلان جنيف وخطة عمل جنيف لعام 2003 وبرنامج عمل تونس والتزام تونس لعام 2005 إلى إحراز تقدم كبير ولكنه أثار تحديات في نفس الوقت. ويتمثل أبرز إنجاز بخصوص التنفيذ الحالي لخطوط العمل المنبثقة عن القمة في مشاركة جميع أصحاب المصلحة واهتمامهم المتزايد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بالاشتراك في بناء وتشكيل مجتمع المعلومات الشامل وإذكاء الوعي والتغلب على التحديات التي تنطوي عليها هذه العملية. ويسلط هذا القسم الضوء على التقدم المحرز نحو تنفيذ خطوط العمل المنبثقة عن القمة.

نلاحظ بارتياح

1 أن خطوط العمل المنبثقة عن القمة ساعدت في بناء فهم مشترك للرغبة في إقامة مجتمع معلومات عالمي مترابط وجامع حقاً. وأن تنفيذ خطوط العمل هذه ساعدت في استرعاء الانتباه إلى الدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من المجالات بما في ذلك الحد من الفقر والنهوض بمحو الأمية.

2 أن خطة عمل جنيف الصادرة عن القمة أدت إلى وضع استراتيجيات وخطط دولية وإقليمية ووطنية من أجل إنشاء مجتمع معلومات جامع.

3 أن هناك وعي متزايد بأهمية تعزيز الشمول الرقمي من أجل الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة المرتبطة بالسن والنساء والمستضعفين والمهمشين والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة، مع تعزيز ثراء لغات العالم والحفاظ على تنوعها.

4 أن من المفهوم اليوم أن البيئة التمكينية – السياسات العامة والمحتوى والقدرات اللازمة للاستفادة من التكنولوجيات لأغراض التنمية — على نفس القدر من الأهمية الذي تتسم به الاستثمارات في البنية التحتية.

ونعترف بأهمية

5 الجهود الكبيرة المبذولة في سبيل تحقيق اقتصاد عالمي يقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال اعتماد وتنفيذ السياسات الوطنية الملائمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية توحيد جهود جميع أصحاب المصلحة.

6 مساهمة جميع وكالات الأمم المتحدة المكلفة بتيسير خطوط العمل، وجميع أصحاب المصلحة الذين يساهمون بفعالية في تنفيذ نواتج القمة.

ونؤكد بشكل خاص

7 أهمية العمل الذي تضطلع به "الشراكة بشأن قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية" من أجل بلورة مجموعة من المؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، كما نقر مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI).

ونـدرك

8 أن العديد من البلدان أحرزت تقدماً كبيراً في تنفيذ خطوط العمل في شكل سياسات ومشاريع وخدمات ملموسة عبر القطاعات المختلفة للمجتمع.

9 أن تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد دفعه العديد من العوامل التمكينية مثل السياسات والتكنولوجيات الجديدة بما في ذلك حلول النطاق العريض والاتصالات المتنقلة، وصناديق الخدمة الشاملة والتخطيط والبيانات الأساسية وتطوير نقاط تبادل الإنترنت الوطنية والإقليمية والمعايير الدولية.

10 أن النفاذ إلى المعلومات والمعارف اتسع وازداد عمقاً في السنوات العشر الماضية بفضل التطور التكنولوجي للتوصيلية، واتساع انتشار الاتصالات المتنقلة والنفاذ إلى النطاق العريض وظهور منصات وتطبيقات جديدة مثل وسائل التواصل الاجتماعي والحوسبة السحابية.

11 أن تحسين النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم على مدى السنوات العشر الماضية، أدى إلى تعزيز تنمية جميع المجموعات ودعم تنمية مهارات القوى العاملة من خلال توفير المشاركة الفعّالة في المجتمع وإتاحة فرص جديدة للحراك الاجتماعي.

12 الجهود المبذولة لزيادة النفاذ ميسور التكلفة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية وخصوصاً في أقل البلدان نمواً.

13 زيادة الوعي لدى واضعي السياسة بأهمية نفاذ الجمهور إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأدوات المختلفة من أجل التصدي للفجوة الرقمية والمعرفية.

14 الوعي بالحاجة إلى مزيد من التعاون بين الحكومات وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة لمعالجة الجوانب المختلفة في السعي إلى ضمان الثقة والأمن والخصوصية وحماية البيانات الشخصية والسلامة والأمان في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتم الاعتراف بالتعاون الدولي والإقليمي وبرامج بناء القدرات بوصفها عناصر رئيسية لتحقيق ذلك.

15 أن خطة عمل القمة ساهمت في الوصول إلى فهم أعمق لأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية بين واضعي السياسات والقرارات، بما في ذلك الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات.

16 أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤدي دوراً هاماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال استحداث فرص العمل وريادة الأعمال.

17 أن خطة عمل القمة ساهمت في دعم البحوث في مجال العلوم الإلكترونية مما يوفر فهماً أفضل للاتجاهات الناشئة وآثارها وتوجهها في المستقبل.

18 الاعتراف بالتنوع الثقافي كجزء لا يتجزأ من مجتمع المعلومات والتنمية المستدامة.

19 أن الآليات المالية المبتكرة والشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستثمارات الكافية والمستدامة ساهمت في التقدم المحرز نحو بناء مجتمع معلومات شامل للجميع.

20 أن منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي يُعقد سنوياً أصبح منصة عالمية فعّالة متعددة أصحاب المصلحة من أجل تنسيق تنفيذ نتائج القمة. والتقارير العشرية للبلدان والجهات الميسرة لخطوط الأعمال التي استهلها منتدى القمة كانت بمثابة أساس لأعمال الحدث الرفيع المستوى "WSIS+10".

21 أن عملية تقييم تنفيذ نتائج القمة، بما في ذلك جوائز مشاريع القمة، أصبحت منصة ناجعة وفعّالة لجمع المشاريع المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل خطوط عمل القمة مما يقدم مساهمة مفيدة لتقاسم أفضل الممارسات على الصعيد العالمي.

ونلاحظ

22 انعقاد الحدث المسمى "*الحدث الأول لاستعراض تنفيذ نواتج القمة (WSIS+10): نحو مجتمعات المعرفة من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامة*" الذي استضافته اليونسكو وشارك في تنظيمه الاتحاد الدولي للاتصالات والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فبراير 2013، والنتائج التي توصل إليها هذا الحدث.

جيم – التحديات التي برزت خلال تنفيذ خطوط العمل والتحديات الجديدة الناشئة.

نحن نعترف بأن خطوط عمل القمة، ساعدت ولا زالت تساعد، في إطار نهج تعدد أصحاب المصلحة، على بناء الوعي بأهمية إقامة مجتمع معلومات محوره الناس يكون شاملاً وموجهاً نحو التنمية.

ونلاحظ أن خطوط عمل القمة أسهمت في تمكين وضع إطار ونهج سليمين ودعمهما لتحقيق الهدف المتمثل في إقامة مجتمع معلومات شامل للجميع.

وندرك

- أن عدة تحديات تحددت في إطار تنفيذ خطوط عمل القمة وأنها لا تزال قائمة وتلزم معالجتها من أجل بناء مجتمع معلومات شامل لما بعد 2015.
- الحاجة إلى ضمان الإدماج الصحيح لبرنامج عمل القمة وبرنامج التنمية لما بعد 2015.

وندرك كذلك التحديات التالية التي نشأت في تنفيذ خطوط العمل والتحديات الجديدة في تنفيذ خطوط العمل هذه بعد 2015:

1 الحاجة إلى حماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها والاعتراف بأهميتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان المساواة في احترام وإنفاذ جميع حقوق الإنسان على الخط وخارجه.

2 الحاجة إلى الإدماج التام لمنظور المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات المتصلة بالقمة وتيسير تنفيذه على النحو المبين في الديباجة وضمان أن يتيح مجتمع المعلومات تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على أساس المساواة في جميع مجالات المجتمع وفي جميع عمليات صنع القرار.

3 الحاجة إلى زيادة إشراك الشباب وتعزيز مشاركتهم في عملية القمة، لتيسير إدماجهم وتعزيز دورهم في تطوير مجتمع المعلومات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية على النحو المبين في الديباجة.

4 الحاجة إلى مواصلة توسيع نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة والمستضعفين إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما في البدان النامية وبين المجتمعات المحلية المهمشة، مع مراعاة الالتزامات المذكورة في الديباجة.

5 أن أكثر من نصف سكان العالم غير موصلين بعد بالإنترنت، ومن ثم، تقوم الحاجة إلى مواصلة معالجة البنية التحتية للمعلومات والاتصالات وتطوير القدرات والمحتوى المحلي ولا سيما في المناطق الريفية والنائية.

6 الحاجة إلى زيادة تحسين إدارة واستخدام طيف التردد الراديوي والمدارات الساتلية لتيسير تطوير شبكات الاتصالات منخفضة التكلفة ونشرها، بما في ذلك الشبكات الساتلية لجميع البلدان، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وتُنفذ هذه الشبكات من خلال تطبيق أحكام لوائح الراديو الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات وبالتقيد بها.

7 يلزم بذل المزيد من الجهود لتحسين النفاذ ميسور التكلفة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعلومات والمعارف لجميع الناس، لا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وهناك حاجة أيضاً إلى ضمان تكافؤ فرص النفاذ، بما في ذلك نفاذ عامة الجمهور، من حيث القدرات البشرية والنفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحالية والجديدة، سواء أكان ذلك بين المجتمعات الحضرية والريفية داخل البلدان أم بين بلدان العالم.

8 ما زالت هناك حاجة أكبر إلى التعاون بين الشمال والجنوب، يُستكمل بالتعاون بين الجنوب والجنوب تسهيلاً لنقل المهارات وتعزيز نقل التكنولوجيا كذلك وفقاً لشروط متفق عليها من أجل تيسير الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي والحد من الفقر.

9 الحاجة إلى تعزيز نفاذ الجميع إلى المعلومات والمعارف مع احترام الخصوصية الفردية وتشجيع النفاذ المفتوح إلى المنشورات والمعلومات بما في ذلك في قطاع البحوث وخصوصاً في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

10 ضرورة تعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحد من الفقر من خلال التعاون بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب في تيسير الاقتصاد الرقمي.

11 ما زال نشر الشبكات عريضة النطاق مطلوباً لتنفيذ برنامج التنمية المستدامة لما بعد 2015 وضمان أن تتاح للجميع تطبيقات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الجديدة المطلوبة لتمكين الناس وتحقيق رفاههم.

12 الحاجة إلى تعزيز نفاذ الجميع إلى المعلومات والمعارف العامة، بما في ذلك النفاذ المفتوح إلى المعلومات العلمية، لا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وبين المجتمعات المحلية المهمشة في جميع البلدان.

13 أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبحت محركات ذات أهمية حيوية للنمو الاقتصادي والتنمية وأنها حفّزت الابتكار وفرص الأعمال التجارية الجديدة. وما زال من المهم أن تمكّن السياسات والأطر الملائمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

14 الحاجة إلى إتاحة فرص التعليم للجميع وفرص التعلم مدى الحياة لجميع أفراد المجتمع، مع استخدام البرامج التعليمية والتعليم عن بُعد والموارد التعليمية المفتوحة (OER) وتطبيقاتها لبناء كفاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تستجيب للاحتياجات المجتمعية واحتياجات المستعملين وتمكين المعلمين والمربين والمتعلمين ودعمهم بشكل أفضل.

15 الحاجة إلى تبادل وجهات النظر بشأن أفضل الممارسات لبناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع النظر في أهمية توطيد التعاون الدولي بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين حسب الاقتضاء.

16 الحاجة إلى تعزيز التطوير المستمر لأمن الشبكات وخصوصيتها على النحو الملائم ومواصلة دعم بناء القدرات والتنسيق بشأن الاستجابة للحوادث وتشجيع إنشاء أفرقة وطنية وإقليمية للاستجابة لحوادث الحاسوب (CIRT) من أجل التصدي بشكل أفضل للحوادث المتعلقة بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

17 الحاجة إلى زيادة الوعي العالمي والإقليمي والوطني بأهمية عملية القمة فيما يتعلق بالاستراتيجيات والسياسات والمبادرات الوطنية المتصلة بالتنمية الاقتصادية والدور الذي يمكن أن تؤديه في تنميتها، مما يدعم التنمية العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويشجع الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية ويشجع ريادة الأعمال والابتكار.

18 الحاجة إلى تعزيز السياسات بما في ذلك تحقيق اتساق السياسات عبر قطاعات مجتمع المعلومات الرئيسية وتقليص الفجوة في المهارات الآخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء داخل البلد الواحد وبين البلدان وبين المناطق.

19 ضرورة الاستمرار في تحديد أهداف واقعية واتخاذ إجراءات حاسمة لتقليص الفجوة التكنولوجية المتنامية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

20 الحاجة إلى مناشدة جميع الدول، في سياق بناء مجتمع المعلومات، كي تتخذ تدابير لمنع وتحاشي أي إجراء من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة مما يعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لفائدة سكان البلدان المعنية ويعوق رفاههم.

21 الحاجة إلى وضع أطر وتدابير ومبادرات أخرى (نقاط تبادل الإنترنت مثلاً) لتعزيز نفاذ أفضل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خصوصاً في البلدان النامية.

22 ضرورة الاستمرار في تشجيع الاستثمار وتعزيز ريادة الأعمال والابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية حسب الاقتضاء.

23 الحاجة إلى التذكير بأهمية تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية يوثق بها وتكون شفافة وغير تمييزية. وتحقيقاً لذلك، نكرر في هذا السياق أن على الاتحاد الدولي للاتصالات وسائر المنظمات الإقليمية اتخاذ تدابير تضمن الاستخدام الرشيد والكفء والاقتصادي لطيف الترددد الراديوي من جانب جميع البلدان ونفاذها المنصف إليه على أساس الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

24 الحاجة إلى علاقة متسقة بين عملية القمة على المستوى الدولي والمبادرات على المستويين الوطني والإقليمي بما في ذلك المبادرات المنطلقة من القاعدة حسب الحالة.

25 الحاجة إلى ضمان الاستدامة البيئية بما في ذلك تفادي أي آثار ضارة قد تنشأ عن التخلص من المخلفات الإلكترونية الضخمة.

26 ضرورة احترام التنوع البشري بجميع أشكاله، وخاصة التنوع الثقافي واللغوي، فضلاً عن تنوع التقاليد والمعتقدات الدينية، وضرورة وضع تدابير وسياسات من أجل حماية اللغات المهددة والحفاظ على التراث الثقافي واللغوي بما في ذلك من خلال دعم تعدد اللغات في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

27 الحاجة إلى أن يكون لدى الأفراد المهارات المتعلقة بوسائط الإعلام والمعلومات التي لا غنى عنها للمشاركة التامة في مجتمع معلومات شامل.

28 الحاجة إلى زيادة الوعي لدى جميع أصحاب المصلحة بالأبعاد الأخلاقية في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع التفكير الدولي ومتعدد التخصصات والحوار بشأن التحديات الأخلاقية للتكنولوجيات الناشئة ومجتمع المعلومات.

29 الحاجة إلى استثمارات كافية في تدابير الشمول الرقمي مع مراعاة النهج المبتكرة لجلب منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع، بما في ذلك الحصول على البرمجيات والأجهزة بطريقة غير تمييزية.

30 الحاجة إلى تعزيز مزيد من الحوار بشأن حماية الخصوصية في ضوء التطورات التكنولوجية.

رؤية الحدث الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات (WSIS+10)

ألف – ديباجة

عُقد الحدث الرفيع المستوى (WSIS+10) الذي يتولى الاتحاد تنسيقه بالتعاون الوثيق مع جميع وكالات الأمم المتحدة في إطار ولاية كل منها، وفقاً للقرار 1334 الصادر عن مجلس الاتحاد.

وأُعدت هذه الرؤية وبيان الحدث الرفيع المستوى مع أخذ المبادئ التالية بعين الاعتبار:

أ) التركيز على خطوط العمل التي حددتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات وعلى قياس مدى تنفيذها؛

ب) بلورة رؤية تستند إلى الإطار القائم لخطوط العمل، مع تحديد الاتجاهات المستجدة والتحديات والأولويات بالنسبة للعقد الجديد، دون اتخاذ ما يجعل الإطار القائم لخطوط العمل متقادماً؛

ج) يظل إعلان جنيف وخطة عمل جنيف صالحين إلى أن تصدر الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات أخرى في هذا الشأن؛

د) حصر الاقتراحات التي تتناول خطوط العمل، المندرجة ضمن مسؤولية وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، في خطة عمل جنيف؛

هـ) تجنب الاقتراحات التي تشير إلى نتائج مرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات فيما يتصل بالموضوعات التالية: آلية التنفيذ، والمتابعة، وإدارة الإنترنت (بخلاف مسائل الإنترنت المتصلة بخطوط العمل)، ومنتدى إدارة الإنترنت، والتعاونية المعززة، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛

و) تجنب إصدار أحكام مسبقة على نتائج الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إجراءات الاستعراض الشامل؛

ز) احترام كل ولاية معطاة بموجب برنامج عمل تونس واحترام مبادئ تعدد أصحاب المصلحة.

اتفق المجتمع الدولي في مرحلتي القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) في عامي 2003 و2005 على مجموعة من الالتزامات التي تعترف بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT) بوصفها عناصر تمكينية للتنمية. وعبر قادة العالم الذين يمثلون الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، عن الرؤية المشتركة والمبادئ التوجيهية في شكل خطوط عمل ملموسة في خطة عمل جنيف للمضي قدماً بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

وتحدد خطوط العمل، بل وتسعى إلى تجسيد، إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز النفاذ، لا سيما نفاذ السكان المستضعفين، إلى المعلومات والمعارف والتعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات العامة؛ وتوفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتهيئة بيئات تمكينية؛ وبناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لأغراض استحداث المعلومات والمعارف وتقاسمها وحيازتها والحفاظ عليها. ودور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في حماية البيئة والتخفيف من مخاطر الكوارث الطبيعية وضمان استدامة استعمال الموارد الطبيعية والإنتاج الغذائي المستدام وتمكين المرأة هو عنصر أساسي أيضاً في تنفيذ نواتج القمة.

وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي تحققت منذ المرحلة الأولى للقمة في 2003، التي اعتُمدت خلالها خطة عمل جنيف، تظل هناك تحديات عديدة. وعلاوة على ذلك، استمر تطور بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخداماتها وبرزت تحديات وفرص جديدة.

وظهر العديد من الاتجاهات الجديدة في مجتمع المعلومات الشامل مثل النطاق العريض والشبكات الاجتماعية والشمول الرقمي والدورات الدراسية الإلكترونية المفتوحة والمكثفة (MOOC) والمشاركة الإلكترونية وغيرها.[1] وكثير من هذه الاتجاهات يجلب الابتكار السريع للتكنولوجيات المتنقلة ونشرها والإقبال عليها، فضلاً عن تحسين النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما أدى إلى التوسع الكبير لمجموعة كاملة من الفرص المتاحة بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بالتنمية الشاملة والمستدامة. وكما يتضح من التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل جنيف، أدى التعاون الدولي والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الاستخدام الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمعالجة طائفة واسعة من القضايا خلال العقد الأخير إلى إنتاج ثروة من المعارف والخبرات والمهارات المتخصصة – وهي موارد تشكل أساساً قيّماً للتعاون في المستقبل.

وقد بُذلت خلال السنوات العشر الماضية جهود كثيرة لتحقيق التعاون الدولي والإقليمي في تنفيذ خطة عمل جنيف. ومنتدى القمة الذي يشارك في تنظيمه الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد بالتعاون الوثيق مع جميع الجهات الميسرة/الجهات الميسرة المشاركة (الاتحاد واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والأمم المتحدة ومركز التجارة الدولية والاتحاد البريدي العالمي واللجنة الإقليمية)، أثبت أنه آلية فعّالة لتنسيق أنشطة التنفيذ التي يقوم بها أصحاب المصلحة المتعددون ولتبادل المعلومات واستحداث المعارف وتقاسم أفضل الممارسات، ويواصل المنتدى تقديم المساعدة في إقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وبين القطاعين العام والخاص للنهوض بالأهداف الإنمائية. وتؤدي اللجان الإقليمية دوراً حيوياً في تيسير المدخلات الإقليمية وتقديم نتائج الاجتماعات والاستراتيجيات الإقليمية وما يتعلق بها من تقييم إلى منتدى القمة.

إن تطور مجتمع المعلومات على مدى السنوات العشر الماضية يساهم، ضمن جملة أمور، في تطوير مجتمعات المعرفة في العالم التي تقوم على مبادئ حرية التعبير وجودة التعليم للجميع والنفاذ الشامل إلى المعلومات والمعرفة على أساس غير تمييزي واحترام التنوع الثقافي واللغوي والتراث الثقافي. وعندما نشير إلى مجتمع المعلومات فإننا، نشير أيضاً إلى التطور المذكور أعلاه وإلى الرؤية المتعلقة بمجتمعات المعرفة الشاملة للجميع.

[1] تعد على أساس سنوي الاتجاهات الناشئة في خطوط عمل القمة الأحد عشر سواء فيما يتعلق بالسياسة أو التكنولوجيا، باعتبارها من نواتج منتدى القمة في بيئة متعددة أصحاب المصلحة.

أصبح تبادل وتقاسم المعلومات بشأن تنفيذ خطوط العمل المنبثقة عن القمة والإبلاغ عن أفضل الممارسات وقصص النجاح وأمثلة مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس منتظم من خلال قاعدة بيانات تقييم أنشطة القمة التي يحتفظ بها الاتحاد، عملية هامة لبناء القدرات اللازمة للتعجيل بتنفيذ أنشطة القمة ومنصة حيوية كذلك للمساعدة في أعمال تيسير تنفيذ خطوط عمل القمة. وتشكل المسابقة السنوية لجوائز مشاريع القمة جزءاً لا يتجزأ من هذه العملية، إلى جانب مبادرات أفضل الممارسات، إذ تشجع جميع أصحاب المصلحة على ترشيح مشاريعهم من أجل تبادل أفضل الممارسات على الصعيد العالمي، وتقدّر التميز في تنفيذ المشاريع والمبادرات التي تساهم في تحقيق الأهداف المنصوص عليها في خطة عمل جنيف.

ومع ذلك، فإن أهداف القمة من أجل سد الفجوات الرقمية والتكنولوجية والمعرفية وبناء مجتمع معلومات جامع ومفتوح محوره الإنسان ويتجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها، لا زالت ذات أهمية بالغة.

ولا يزال قائماً عدد من القضايا والتحديات القائمة بالفعل وعدد من تلك التي ظهرت خلال تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات صالحيْن. ولذلك، يلزم التعاون بين وكالات الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، كل بحسب دوره ومسؤولياته، من أجل التصدي لهذه التحديات.

ومنذ 2004، ساعدت الشراكة بشأن قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية على تحسين توفر وجودة بيانات ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز القدرة الإحصائية للحكومات وتنسيق أعمال الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية ذات الصلة في إطار جمع بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وسوف تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً حاسماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإذ يؤخذ بعين الاعتبار الحوار الجاري بشأن برنامج التنمية لما بعد عام 2015 (عملية استعراض الأهداف الإنمائية للألفية) وعملية تنفيذ نواتج القمة، أشار جميع أصحاب المصلحة إلى ضرورة زيادة التفاعل بين العمليتين لضمان تماسك وتناسق الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتحقيق الأثر الأقصى والمستدام.

نحن نصبو إلى عالم يسوده مجتمع معلومات شامل حيث:

1 إننا *نؤكد من جديد* الدور الأساسي للشباب والمنظمات المعنية بالشباب على النحو المعترف به في الفقرة 11 من إعلان مبادئ القمة التي تنص على أن الشباب "يجب تمكينهم كدارسين ومطورين ومساهمين وأرباب مشاريع وصانعي قرارات. ويجب أن نركز تركيزاً خاصاً على الشباب الذين لم يتمكنوا بعد من تحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونحن ملتزمون أيضاً بكفالة احترام حقوق الطفل وضمان حمايته ورفاهه خلال تطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشغيل خدماتها". وجرى أيضاً التركيز على دور الشباب في برنامج العمل العالمي للشباب، حيث أشير إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها من مجالات الأولوية الخمسة عشر، بمعنى أنها يمكن أن تتيح للشباب الفرصة للتغلب على حواجز المسافة والحرمان الاجتماعي والاقتصادي. وإضافةً إلى ذلك، أعلنت القمة العالمية للشباب التي نظمها الاتحاد في 2013 أن الشباب قوة دافعة لتحقيق التقدم وأكدت أهمية مشاركتهم الكاملة في عمليات اتخاذ القرار لتحسين الديمقراطية مع الإشارة إلى أن انتشار المعلومات بين الشباب من شأنه أن يعزز مباشرة التمكين والابتكار على نطاق عالمي (إعلان الشباب الصادر عن القمة العالمية للشباب لما بعد 2015 (BYND 2015)). وعلى الرغم من إحراز التقدم، من المهم بذل مزيد من الجهود ضماناً لتنفيذ البرنامج والإعلانات المذكورة وغيرها على حد سواء.

2 ونؤكد من جديد حقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية ذات الصلة لحقوق الإنسان بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ونؤكد أيضاً من جديد الفقرات 3 و4 و5 و18 من إعلان جنيف.

3 وعلى الرغم من الاعتراف بإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، تحددت أيضاً "فجوة بين الجنسين". ونؤكد من جديد أهمية تعزيز وصون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما يضمن إشراك المرأة في مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمي الناشئ ومراعاة اختصاصات هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة المنشأة حديثاً، وتوصيات الفريق الرفيع المستوى لبرنامج ما بعد 2015، وإعلان بيجين ومنهاج العمل المعتمد في المؤتمر العالمي الرابع بشأن المرأة في 1995. ولذلك نود أن نذكّر بالفقرة 12 من إعلان المبادئ الصادر عن القمة ونؤكد أهمية أن تُؤخذ في الاعتبار في البيان والرؤية اللذين سيصدران عن الحدث الرفيع المستوى، إذ تشير هذه الفقرة إلى أن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر فرصاً هائلة للمرأة التي ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مجتمع المعلومات وطرفاً فاعلاً رئيسياً فيه. ونحن ملتزمون بضمان أن يتيح مجتمع المعلومات تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على أساس المساواة في جميع مجالات المجتمع وجميع عمليات صنع القرار. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي لنا تعميم منظور المساواة بين الجنسين واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لبلوغ هذه الغاية.

4 وتذكيراً باتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والفقرات 11 و13 و14 و15 من إعلان مبادئ جنيف، والفقرات 20 و22 و24 من التزام تونس، وإعادة تأكيد الالتزام بإتاحة النفاذ المنصف إلى المعلومات والمعارف للجميع، وبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع وبناء الثقة في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الجميع بما في ذلك الشباب والأشخاص الأكبر سناً والنساء والشعوب الأصلية والسكان الرحل والأشخاص ذوو الإعاقة والعاطلون عن العمل والفقراء والمهاجرون واللاجئون والنازحون داخلياً والمجتمعات المحلية النائية والريفية، من الضروري زيادة مشاركة الناس المستضعفين في عملية بناء مجتمع المعلومات وإسماع صوتهم لدى أصحاب المصلحة وواضعي السياسات على مختلف المستويات. فمن شأن ذلك أن يسمح للمجموعات الأكثر هشاشة من المواطنين في العالم بأن يصبحوا جزءاً لا يتجزأ من اقتصاداتهم ومن شأنه كذلك إذكاء الوعي لدى الجهات الفاعلة المستهدفة بشأن حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة (مثل المشاركة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية وتطبيقات التعلم الإلكتروني وما إلى ذلك) المصممة لجعل حياتهم اليومية أفضل.

5 وينبغي الاستفادة من نهج تعدد أصحاب المصلحة الذي أرسَته القمة والذي يعد ضرورياً في بناء مجتمع المعلومات مع إبراز فوائده والاعتراف بنجاحه في بعض المجالات، وأنه ينبغي تحسينه وتعزيزه وتطبيقه في بعض المجالات الأخرى.

6 يظل الشمول الرقمي أولوية شاملة لعدة جوانب تذهب إلى أبعد من توفر شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها والنفاذ إليها بتكلفة ميسورة، بما في ذلك، في المناطق الريفية والنائية. ويلزم سد الفجوات الرقمية والتكنولوجية والمعرفية لجني فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنطاق العريض في تحويل حياة المجتمعات المحلية.

7 ويُعترف بالمعارف الأصلية والتقليدية كسبل لتطوير العمليات والاستراتيجيات المبتكرة للتنمية المستدامة المناسبة للظروف المحلية. وهذه المعارف جزء لا يتجزأ من مجمّع ثقافي يشمل أيضاً اللغة وأنظمة التصنيف وممارسات استخدام الموارد والتفاعلات الاجتماعية والأعراف والقيم الروحانية. وتمثل طرق المعرفة هذه الفريدة من نوعها جوانب هامة للتنوع الثقافي في العالم وتوفر أساساً لمجتمع المعلومات الشامل.

8 ويسود احترام تام للتنوع الثقافي واللغوي ولحق كل فرد في التعبير عن نفسه واستحداث وتوزيع أعماله والمحتوى المحلي باللغة التي يختارها. وصون التراث الرقمي مكفول في مجتمع المعلومات.

9 يوجد تعاون فعّال مدعوم بتمويل ومساعدة كافيين لمبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة لصالح البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

10 المعارف العلمية عامل رئيسي في عملية الابتكار وإيجاد سبل للتنمية المستدامة والشاملة والعادلة والمراعية للبيئة. ومن المسلم به أن العلم سلعة مشتركة أو عامة يجب تقاسمها عالمياً.

11 إن تعزيز إطار الثقة، بما في ذلك أمن المعلومات وأمن الشبكات والاستيقان والخصوصية وحماية المستهلك، ينبغي أن يظل شرطاً مسبقاً لتطوير مجتمع المعلومات ولبناء الثقة بين مستعملي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويلزم تعزيز ثقافة عالمية للأمن السيبراني وتطويرها وتفعيلها بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة والهيئات الدولية المختصة. وينبغي دعم هذه الجهود بمزيد من التعاون الدولي. وفي إطار هذه الثقافة العالمية للأمن السيبراني، من الضروري تعزيز الأمن وضمان حماية البيانات والخصوصية، مع تعزيز النفاذ والتجارة. وإضافة إلى ذلك، يجب مراعاة مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد واحترام الجوانب الموجهة نحو التنمية لمجتمع المعلومات.

12 ستحفز الإصلاحات التشريعية والتنظيمية المنافسة النزيهة لضمان النفاذ الميسور التكلفة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافة إلى إتاحة النفاذ العام لجميع الناس، وخصوصاً للمهمشين والمستضعفين منهم. ومن شأن هذا الأمر أن يغيّر حياة الناس والمجتمعات، بل وسيساعد أيضاً الأشخاص المهمشين والمستضعفين من خلال تمكينهم وتمكين مجتمعاتهم، بما في ذلك المناطق الريفية والنائية وتوسيع نطاق حقوقهم وإمكانياتهم.

باء – مجالات الأولوية التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في تنفيذ نواتج القمة لما بعد 2015

حدد أصحاب المصلحة المعنيين بالقمة عدداً من مجالات الأولوية التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في تنفيذ نواتج الحدث الرفيع المستوى WSIS+10 بعد 2015 نظراً لأهميتها للتنمية المستدامة ولتعزيز التحرك نحو بناء مجتمع معلومات شامل. وتأتي هذه الأولويات في ضوء التغيرات الناشئة عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذاته، بالإضافة إلى متطلبات القطاعات الأخرى في الاقتصاد والمجتمع، الأمر الذي يحث على تعزيزها. وتُعزى أيضاً إلى التكنولوجيات التي أصبحت متاحة على نطاق أوسع مع الاستخدامات المتنوعة والمبتكرة بشكل متزايد لأغراض اجتماعية وثقافية وتعليمية واقتصادية.

ومع التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مدى السنوات العشر الماضية وإدماجها في الحياة اليومية، تزداد أهمية العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية البشرية. ولذلك، من الضروري النظر في تطوير مجتمع معلومات شامل في السياق الأوسع لبرنامج التنمية لما بعد 2015.

نحن، أصحاب المصلحة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، قد حددنا المواضيع أدناه باعتبارها مجالات الأولوية التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في تنفيذ خطة عمل جنيف لما بعد 2015:

1 الحاجة إلى حماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها والاعتراف بأهميتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان المساواة في احترام وإنفاذ جميع حقوق الإنسان على الخط وخارجه.

2 تشجيع و*تسهيل* وضع نماذج وآليات للإدارة محورها الناس وتكون شاملة للجميع.

3 *تعزيز* نهج تعدد أصحاب المصلحة للقمة، يكون مفتوحاً وديمقراطياً وشفافاً وشاملاً للجميع، يمكّن جميع أصحاب المصلحة من المشاركة في تنفيذ خطة عمل جنيف، وفقاً للأدوار والمسؤوليات المنوطة بهم.

4 *ضمان* صلة واضحة ومباشرة وترابط صريح بين الغاية الأساسية للقمة المتمثلة في تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بأهداف التنمية وتحقيقها، وبرنامج التنمية لما بعد 2015، من أجل الإسهام في تحقيق هذا البرنامج.

5 *توسيع* نفاذ الجميع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، بما في ذلك خدمات النطاق العريض والخدمات المتنقلة، لا سيما نفاذ الأشخاص المستضعفين والمهمشين الذين يجب أن تتاح لهم مجموعة متنوعة من الفرص لتعزيز وضعهم الاجتماعي من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الإلكترونية ومن خلال اتخاذ تدابير عملية مستمرة ومتزايدة للشمول، مع اتخاذ خطوات في نفس الوقت لتعزيز الثقة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

6 تشجيع تطوير أجهزة مبسطة وتوافرها، بما في ذلك واجهات وتطبيقات خالية من أي نصوص بهدف تحقيق الشمول الرقمي.

7 *النظر* في الارتقاء ببرامج الخدمة الشاملة الحالية لتصبح برامج للشمول الرقمي التي تدعم خدمات النطاق العريض لجميع الناس ولأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية التي لا تعتمد على قوى السوق فحسب وإنما قد يكون استثمار القطاع العام ضرورياً فيها.

8 *تعميم* قضايا المساواة بين الجنسين في جميع خطوط عمل القمة، من الاستراتيجيات والتخطيط إلى التنفيذ، لضمان أن تراعى في خطوط العمل قضايا المساواة بين الجنسين التي ما زالت قائمة ومعالجة التمييز والمساهمة في إنهاء العنف والتحرش.

9 *ضمان* النفاذ الشامل إلى المعلومات والمعارف والقدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى جميع الأفراد، بما في ذلك من خلال توفير الخدمات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي تكون شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وتمكنهم من النفاذ إليها بتكلفة ميسورة، مثلاً، من خلال توفير التكنولوجيات المساعدة، والتنفيذ الفعّال للمعايير التقنية الدولية الملائمة التي تسمح بالتشغيل البيني، وأطر التنمية الشاملة لذوي الإعاقة، والبيئات السياسية التمكينية وإدراج قضايا إمكانية النفاذ في سياسات المشتريات العامة وفي المنتديات التنظيمية الدولية.

10 *سد* الفجوة الرقمية من خلال تعزيز الشمولية وتيسير النمو الاقتصادي للبلدان ومن خلال تطوير وتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك شبكات النطاق العريض وتوفير النفاذ بتكلفة ميسورة ونقاط النفاذ العمومية.

11 *مساعدة* البلدان النامية في توسيع البنية التحتية عريضة النطاق واتخاذ تدابير (من قبيل نقاط تبادل الإنترنت) لتحسين الجودة وزيادة توصيلية ومرونة الشبكات، وتشجيع المنافسة وخفض تكاليف التوصيل البيني المحلية/الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك تمكين إتاحة المزيد من المحتوى المحلي والخدمات الإلكترونية المحلية في تلك البلدان.

12 *تشجيع* الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وكذلك مؤسسات ومنظمات القطاع الخاص على اتباع سياسات وبرامج تؤيد وتشجع الإلمام بالمعارف المتعلقة بوسائل الإعلام والمعلومات (MIL) والتعلم مدى الحياة للجميع، من أجل مساعدة المستعملين على تطوير قدراتهم على تقييم موارد المعلومات المتاحة على الخط والتفاعل معها.

13 *تعزيز* بناء القدرات البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضمان مواكبة الخبرات المتخصصة لتطور التكنولوجيا من خلال بناء آليات لتطوير المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعم التنمية الاقتصادية والمساعدة على استحداث فرص العمل والسماح لعدد أكبر من الناس من الاستفادة من مجتمع المعلومات.

14 *الاستفادة من* تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمبادرات والأنشطة العلمية والتعليمية بما في ذلك استكشاف آليات لاعتماد التعلم على الخط.

15 *العمل على* تحقيق عالم أكثر تنوعاً من الناحية الثقافية واللغوية، مع إضفاء طابع متعدد اللغات على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الإنترنت والبريد الإلكتروني ومحركات البحث والسمات الأصلية في أسماء الميادين الدولية (IDN) ونظام الترميز الموحد (Unicode) وعن طريق تشجيع المحتوى الرقمي المحلي المناسب والمفيد

ومتعدد اللغات، بحيث يكون جميع أعضاء المجتمع قادرين على فهم الحياة على الخط والمشاركة فيها والمساهمة في المحتوى المتاح على الخط.

16 *ضمان* صون التراث الرقمي في مجتمع المعلومات من خلال وضع استراتيجيات رقمية مفاهيمية متماسكة وعملية، تكون مدعومة على المستوى الدولي، قدر الإمكان، لصون المعلومات المسجلة في البيئة الرقمية بجميع أشكالها والنفاذ إلى المعلومات، مع احترام الخصوصية الفردية.

17 *إعطاء الأولوية* لتقاسم الخبرات المتخصصة الحالية وحلول أفضل الممارسات بين أصحاب المصلحة وإنشاء مشاريع مستدامة يحتذى بها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

18 *إعادة تأكيد* التزامنا بتعميق وتعزيز الإجراءات المتخذة في إطار تنفيذ خطوط عمل القمة مع تقييم الدروس المستفادة على مدى السنوات العشر الماضية بحيث يتسنى للآخرين الاستفادة من الخبرة المكتسبة والتصدي للتحديات التي نواجهها اليوم.

19 *تشجيع* اقتصاد رقمي وضمان تكافؤ الفرص للجميع في استحداث الخدمات على الخط وتوفيرها وتشجيع التجارة الإلكترونية والتجارة الدولية الحرة مع التصدي للتحديات الضريبية للاقتصاد الرقمي.

20 *معالجة* قضايا البيئة الإلكترونية وتحدياتها وتطوير تكنولوجيا المعلومات المراعية للبيئة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتخفيف من آثار تغير المناخ.

21 *إدراك* أهمية الحفاظ على عمليات مفتوحة لوضع معايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الابتكار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعناصر تمكينية رئيسية لإقامة مجتمع معلومات شامل.

22 *دعم* مقدمي خدمات النفاذ العمومي في المجتمعات المحلية مثل المكتبات لمساعدة الناس على النفاذ إلى موارد المعلومات التي يحتاجونها وتطوير مهارات الإلمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سبيل تحسين حياتهم.

23 حث الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية مع إشراك جميع أصحاب المصلحة، كل حسب دوره ومسؤولياته، على الاستمرار في دعم وتيسير تهيئة بيئات تنظيمية وقانونية واستثمارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية.

24 *تعظيم* فرص الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا التحويلية بشكل أعم، باعتبارها عناصر تمكينية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال وضع استراتيجيات وسياسات وطنية ملائمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للقمة وأهداف تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية، ومن خلال تشجيع التعاون بين جميع أصحاب المصلحة، كل بحسب دوره ومسؤولياته، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لمواصلة تنفيذ خطة عمل جنيف.

25 *دعم* أصحاب المصلحة *وتشجيعهم*، كل بحسب دوره ومسؤولياته، على العمل معاً لاستمرار التطور التقني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل معالجة نقاط الضعف المعروفة وزيادة القدرات مع الحفاظ على قابلية التشغيل البيني الكاملة والاستقرار.

26 *تعزيز* الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن حيادية الشبكات، حسب الاقتضاء.

27 *بناء الثقة والأمن* في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما بشأن مواضيع من قبيل حماية البيانات الشخصية والخصوصية وأمن الشبكات وحصانتها.

28 *تعزيز* القدرات الوطنية والإقليمية للتصدي لتحديات الأمن السيبراني من خلال تشجيع ثقافة روح المسؤولية وبذل جهود مشتركة بين جميع الأطراف المعنية وفقاً لأدوارها من أجل التصدي للمخاطر الأمنية. وفي هذا السياق، يتعين مواصلة *تعزيز* التعاون بين جميع أصحاب المصلحة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

29 *تعزيز* ثقافة الأمن والسلامة على الخط وتمكين المستعملين وتشجيع استراتيجيات الأمن السيبراني الوطنية والإقليمية والدولية لحماية المستعملين، بمن فيهم الأطفال.

30 إعادة تأكيد التزامنا بخصوص الأبعاد الأخلاقية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالفقرة 25 من خطة عمل جنيف على النحو الموضح في الفقرة 43 من برنامج عمل تونس.

31 تشجيع المعايير المهنية والبحث المستمر بشأن الأبعاد الأخلاقية المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

32 *تقديم* المساعدة للبلدان التي قد ترغب في اعتماد أطر قانونية لتعزيز أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية لديها في المستقبل وتوفير أشكال أخرى من المساعدة.

33 *تشجيع* النشر الكامل للإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت (IPv6) من أجل ضمان استدامة حيز العناوين على المدى البعيد، وخصوصاً في ضوء التطورات المقبلة لإنترنت الأشياء.

34 تحديد *أهداف* متفق عليها ومقاصد قابلة للقياس مع مواعيد محددة، وإعداد بيانات ومؤشرات إلى جانب إحكام الرصد وإعداد التقارير.

35 تشجيع التقييم الجاري للتقدم المحرز نحو تحقيق مجتمع المعلومات على النحو المتوخى في نواتج القمة، وخصوصاً من خلال جهود مثل الشراكة بشأن قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية التي كانت ضرورية لتقييم تنفيذ خطوط عمل القمة.

36 وفي هذا السياق، من الضروري مواصلة تطوير السبل والوسائل الملائمة لإجراء هذه القياسات.

جيم – خطوط العمل

أولاً – مقدمة

إننا نلتزم من جديد بتعزيز التعاون لتحري مواقف مشتركة حيال التحديات التي نواجهها ومن أجل تنفيذ خطة عمل جنيف التي ستحقق رؤيتنا لمجتمع معلومات شامل محوره الناس وموجه نحو التنمية استناداً إلى المبادئ الرئيسية الواردة في إعلان جنيف.

ونؤكد من جديد أن خطة عمل جنيف منصة تتطور للنهوض بمجتمع المعلومات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

و**نشجع** جميع أصحاب المصلحة على مواصلة تنفيذ الأهداف الواردة في خطوط العمل على النحو المحدد في الجزء جيم من خطة عمل جنيف التي تكمّلها هذه الوثيقة، في المجالات التي يلزم فيها إحراز التقدم بما في ذلك تلك المندرجة في إطار "مجالات الأولوية التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في تنفيذ نواتج القمة لما بعد 2015" المذكورة أعلاه.

ونلاحظ التقدم الذي أحرزته كيانات الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومات الوطنية واللجان الإقليمية وسائر أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كل في إطار دوره ومسؤولياته، في تنفيذ خطوط العمل الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، ونشجع استخدام هذه الخطوط من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونلاحظ أن الجمعية العامة دعت الدول الأعضاء فيها وسائر أصحاب المصلحة إلى إيلاء الاهتمام اللازم إلى مسألة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التنمية في إطار مناقشة برنامج التنمية لما بعد 2015.

ونعترف بأنه على الرغم من التقدم المحرز مؤخراً، تظل هناك فجوة رقمية هامة ومتنامية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية على مختلف مستويات التنمية، تؤثر اقتصادياً واجتماعياً على العديد من التطبيقات ذات الصلة في مجالات من قبيل الحكومة والأعمال والصحة والتعليم من حيث توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والقدرة على تحمل تكاليفها واستخدامها والنفاذ

إلى النطاق العريض، ونشدد أيضاً على ضرورة سد الفجوة الرقمية، بما في ذلك ما يتعلق بمسائل مثل القدرة على تحمل تكاليف الإنترنت وضمان أن يستفيد الجميع من فوائد التكنولوجيات الجديدة وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ونشدد على أن التقدم المحرز في تنفيذ التزامات المساواة بين الجنسين المنصوص عليها في الوثائق الختامية للقمة والتوصيات التي تستشرف المستقبل، ينبغي تعزيزه باتباع تدابير عملية ومشتركة للنهوض بتمكين المرأة في مجتمع المعلومات، من أجل الاستمرار في تحقيق نفاذ المرأة على نحو ملموس إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتلبية الكاملة لاحتياجات المرأة وتطلعاتها وإتاحة مشاركتها الكاملة والفعّالة.

ثانياً – مواصلة تعزيز خطوط العمل

جيم1 دور السلطات الحكومية العامة وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

تعتبر المشاركة الفعّالة من جانب الحكومات وجميع أصحاب المصلحة أمراً حيوياً في تنمية مجتمع المعلومات من خلال الشراكة الشاملة لجميع أصحاب المصلحة والتعاون فيما بينهم من أجل توفير نفاذ مستدام وميسور التكلفة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أ) تشجيع زيادة الحوار والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي للنهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

ب) تشجيع وضع سياسات واستراتيجيات إلكترونية وأطر تنظيمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني تمكن من تحقيق التنمية المستدامة من خلال عملية شاملة تراعي الظروف الوطنية المختلفة.

ج) تعزيز الشراكات بين جميع أصحاب المصلحة على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي من خلال بناء القدرات والبحوث وتبادل المعارف من أجل تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

د) النهوض بتوفير نفاذ ميسور التكلفة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمحتوى الرقمي لتعزيز مجتمع المعلومات والمساهمة في تضييق هوة مظاهر عدم التكافؤ الاجتماعي–الاقتصادي القائم منها والآخذ في الظهور.

ه) ضمان توفير الخدمات الإلكترونية بصورة كافية لجميع الشعوب من خلال توفير النفاذ ميسور التكلفة والعمومي إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع إنشاء عملية لتلقي التعليقات فضلاً عن توفير آلية للمراقبة والتقييم.

جيم2 البنية التحتية للمعلومات والاتصالات

تعد البنية التحتية من العوامل الأساسية لتحقيق هدف الشمول الرقمي والتمكين من توفير نفاذ عالمي ومستدام وشامل وميسور التكلفة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع مع مراعاة الحلول ذات الصلة الموجودة بالفعل في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولتوفير التوصيلية المستدامة والنفاذ للمناطق الريفية والنائية والمهمشة على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومن العوامل الرئيسية لتحقيق هذا الإنجاز توصيلية النطاق العريض القائمة على الخدمات المتقاربة والإدارة المعززة لطيف الترددات الراديوية والمدار الساتلي المدعومة بشبكات أساسية تتسم بالكفاءة والتكنولوجيات الجديدة والسياسات التي تشجع الابتكار ووجود خطط وطنية للنطاق العريض تقوم على بيانات موثوقة والتقييس الدولي.

أ) إنشاء بنية تحتية للنطاق العريض مخططة ومصانة بشكل جيد وقوية واقتصادية وتتسم بالكفاءة لضمان توفير خدمات عالية الجودة، بما في ذلك توفير النفاذ إلى الإنترنت والمعلومات والتكنولوجيا بتكلفة ميسورة للمواطنين.

ب) توفير تجهيزات الاتصالات والنفاذ إليها وخدماتها للشبكات/المستهلكين بأسعار معقولة من خلال اقتصادات الحجم الكبير والتطوير والمطابقة وقابلية التشغيل البيني عن طريق المعايير الدولية.

ج) استخدام آليات سياساتية وتمويلية مثل صناديق الخدمة الشاملة و/أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لتوصيل وتغطية المناطق الريفية والنائية ببنية تحتية ميسورة التكلفة للمعلومات والاتصالات عريضة النطاق. ولجذب الاستثمارات الخاصة، يتعين دراسة سياسات المنافسة والتحرير الكافي للأسواق لإقامة البنى التحتية وكذلك سبل التمويل ونماذج الأعمال الجديدة ونشرها، مع مراعاة الظروف الوطنية.

د) ينبغي تأمين خدمات اتصالات الطوارئ. ووجود بنية تحتية مقاومة ومتينة للمعلومات والاتصالات خطوة أساسية لضمان استمرارية الاتصالات في حالات وقوع أحداث مدمرة مثل الكوارث الطبيعية.

جيم3 النفاذ إلى المعلومات والمعرفة

تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للناس في أي مكان في العالم النفاذ إلى المعلومات والمعرفة نفاذاً يكاد يكون فورياً. وينبغي للأفراد والمنظمات والمجتمعات أن تستفيد من النفاذ إلى المعرفة والمعلومات. ونحن نتصور تحقيق النفاذ الشامل من خلال تعزيز مجتمعات المعلومات والمعرفة.

أ) تعزيز السياسات والاستراتيجيات والبرامج بطريقة شاملة ومفتوحة طبقاً للظروف الوطنية لتوسيع وتعزيز النفاذ الشامل إلى المعلومات والمعرفة.

ب) مواصلة تشجيع ودعم مبادرات تسهيل إمكانية نفاذ الجميع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز التنمية القائمة على المعلومات للأنشطة الاجتماعية والثقافية والحرفية.

ج) تنمية المهارات الخاصة بالنفاذ إلى المعلومات وإدخال تعلم الوسائط والمعلومات كعناصر أساسية في جميع مبادرات التعليم طوال العمر.

د) تشجيع جهود أصحاب المصلحة المتعددين في تطوير محتويات وأدوات متعددة اللغات ومتنوعة الثقافات.

هـ) ضمان أن يكون حفظ الموروث الرقمي على المدى الطويل جزءاً أساسياً من السياسات الثقافية والتعليمية والبحثية والمعلوماتية، وبمنظور أكثر تعميماً، من بناء مجتمع المعلومات، بموافقة وتعاون المجتمعات المعنية والأفراد المعنيين، إن أمكن.

و) مواصلة تطوير ودعم نقاط النفاذ العمومية المجتمعية المستدامة متعددة الأغراض التي توفر النفاذ الميسور التكلفة أو المجاني إلى المعلومات والمعرفة للجميع.

ز) مواصلة تفادي وإزالة التمييز في نشر المحتوى الذي يضعه المستعملون والنفاذ إلى هذه المعلومات، وينبغي لأصحاب المصلحة التعاون، كل حسب دوره ومسؤولياته، لتحقيق هذا الهدف.

جيم4 بناء القدرات

ينبغي توفير الفرصة للجميع لاكتساب المهارات والمعارف اللازمة للاستفادة الكاملة من مجتمع المعلومات لسد الفجوة الرقمية. ومن ثم، يعد بناء القدرات والتعلم الرقمي والمؤهلات الرقمية أمور أساسية للجميع.

أ) وضع مجموعة واسعة من برامج التدريب العامة والمتخصصة لجميع أصحاب المصلحة (مثل المبدعين والقائمين بالصيانة والمشغلين) والمستفيدين من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (خاصة في البلدان النامية) في جميع جوانب الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ب) تحديث ومواصلة تطوير المعارف القائمة وجمعها في محتوى حديث ومواد تدريبية على أحدث طراز.

ج) النظر في أن يشمل بناء القدرات على الصعيد الوطني بالنسبة للقيادة والمهارات الأخرى المعارف المتعلقة بالمحركات الرئيسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

د) تنسيق الجهود على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي داخل جميع القطاعات من أجل رعاية وضمان النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم المعزز بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير المهارات والتعلم طوال العمر خارج قاعات الدرس.

هـ) وضع وتشجيع برامج تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي لمكافحة الأمية وتعزيز التعلم عن بُعد والتعلم الذاتي ودعم التعلم الإلكتروني والبحث والتطوير (R&D).

جيم5 بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تظل الثقة والأمن الدعامة الأبرز بين الدعائم الرئيسية لمجتمع المعلومات.

أ) تشجيع مواصلة تعزيز إطار الثقة والأمن بمبادرات متممة للتعزيز المتبادل في مجالات الأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع مبادرات أو مبادئ توجيهية بشأن حقوق حماية حقوق الخصوصية والبيانات والمستهلكين.

ب) دعم زيادة تطوير معايير دولية للأمن وتشجيع تنفيذها، خاصة المعايير المفتوحة. ومواصلة مساعدة البلدان النامية والأقل نمواً للمشاركة في وضع المعايير العالمية والعمليات ذات الصلة.

ج) ضمان التشديد بوجه خاص على حماية الأطفال وتمكينهم على الخط. وفي هذا الصدد، ينبغي للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين العمل معاً من أجل مساعدة الجميع على التمتع بفوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بيئة آمنة ومؤمنة.

د) تعزيز الدعم من أجل إنشاء أفرقة استجابة وطنية للحوادث الحاسوبية (CIRT)، بما في ذلك الأفرقة CIRT المسؤولة عن التعاون بين الحكومات، لإدارة الحوادث، إذا استدعى الأمر، والتنسيق بينها على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل التعامل مع الحوادث والاستجابة لها في الوقت الفعلي، خاصة فيما يتعلق بالبنى التحتية الوطنية الحرجة، بما في ذلك البنية التحتية للمعلومات، على أن تراعى التشريعات الوطنية.

ه) مواصلة تشجيع وضع أطر تقييم لقياس تأهب البلدان لمختلف جوانب الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

و) النهوض بالبحوث والتعاون من أجل تمكين استعمال البيانات والبرمجيات بفعالية خاصة الوثائق والمعاملات الإلكترونية، بما في ذلك الوسائل الإلكترونية للاستيقان وتحسين الأساليب الأمنية.

جيم6 البيئة التمكينية

لتسخير القوة التحويلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنطاق العريض، خاصة في تعظيم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمجتمع المعلومات، يتعين على الحكومات مواصلة تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية وسياساتية موثوقة وقابلة للتنبؤ وتشجع على المنافسة وداعمة وشفافة وغير تمييزية تسمح بالابتكار والمشروعات الصغيرة والاستثمار والنمو.

تصميم وإنفاذ أطر من خلال التشاور مع أصحاب المصلحة، إن أمكن، من أجل:

أ) النهوض بالشمول الرقمي والتمكين الاجتماعي والاقتصادي، خاصة بالنسبة للشباب والمرأة وذوي الإعاقة والسكان الأصليين؛

ب) تعزيز تنمية النطاق العريض ونشره؛

ج) رعاية الابتكار والمشروعات الصغيرة بتحفيز الاستثمار من خلال ضمان المنافسة الفعّالة والنزيهة؛

د) الاعتراف بالإمكانات الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة (SME)، والإسهام في زيادة قدرتها على المنافسة من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل حصولها على رأس المال وخفض تكاليف القيام بالأعمال وتعزيز قدراتها في المشاركة في المشروعات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ه) ضمان الثقة والأمن في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها؛

و) تعزيز إطار لحقوق الملكية الفكرية يحقق التوازن بين مصالح المبدعين والمنفذين والمستعملين.

جيم7 تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فوائد في جميع جوانب الحياة

تستمر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أهميتها المحتملة بالنسبة للعمليات والخدمات الحكومية والرعاية الصحية والمعلومات الصحية والتعليم والتدريب والتوظيف وتوفير الوظائف والأعمال التجارية والزراعة والنقل وحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية والوقاية من الكوارث والثقافة والنهوض بالقضاء على الفقر وغير ذلك من الأهداف الإنمائية المتفق عليها. ومن الضروري توفير تطبيقات سهلة الاستعمال يمكن للجميع النفاذ إليها وميسورة التكلفة وقابلة للتكيف حسب الاحتياجات المحلية بالنسبة للغات والثقافات، وذلك لدعم التنمية المستدامة.

الحكومة الإلكترونية

يمكن للحكومة الإلكترونية أن تدعم التنمية المستدامة من خلال تشجيع توفير خدمات عمومية تتسم بالفعالية والكفاءة للجميع بما يضمن الشفافية والمشاركة والتعاون:

أ) مواصلة تنفيذ استراتيجيات الحكومة الإلكترونية التي تركز على تطبيقات ترمي إلى الابتكار وزيادة الشفافية والمساءلة والكفاءة، حسب الاقتضاء.

ب) مواصلة دعم مبادرات التعاون الدولي في مجال الحكومة الإلكترونية.

ج) تشجيع مبادرات وخدمات الحكومة الإلكترونية على جميع المستويات، بحيث تكيف طبقاً لاحتياجات الناس والشركات بهدف دعم التنمية المستدامة.

د) تشجيع مواصلة تنمية الحكومة الإلكترونية بإشراك الجميع من أجل تحسين الاتصالات والمشاورات بين الحكومة والمستعملين النهائيين.

ه) تعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية مع مواجهة التحديات المتعلقة بالخصوصية والأمن.

و) النهوض ببناء القدرات وتبادل المعارف بشأن الاستخدام الفعّال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة وفي توفير الخدمات الإلكترونية والسياسات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم نواتج التنمية.

ز) تسهيل النفاذ إلى خدمات الحكومة الإلكترونية للجميع، بما في ذلك المحرمون من الخدمات والفئات الضعيفة.

الأعمال التجارية الإلكترونية

أ) تمكين الإعمال التجارية من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المناسبة للاستفادة الكاملة من اقتصاد المعلومات، بما في ذلك من خلال تهيئة بيئة تمكينية لبيع وشراء السلع أو الخدمات عبر شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ب) تعزيز إشراك كل أصحاب المصلحة في زيادة منافع الأعمال التجارية الإلكترونية وتحفيز استحداث تطبيقات ومحتوى خدمات جديدة للأعمال التجارية الإلكترونية بما في ذلك ما يصلح منها للأجهزة المتنقلة والوسائط الاجتماعية.

ج) تعزيز بناء قطاع دينامي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يدعم الاستخدام الإنتاجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو والتنمية المستدامين وتوفير الوظائف والتجارة والابتكار كجزء من الاستراتيجيات الأوسع للحد من الفقر من خلال تكوين الثروات.

د) تعزيز دخول الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة (SMME) وأرباب المهن الحرة من الشباب والنساء في جميع قطاعات الأعمال التجارية الإلكترونية مع أخذ التطورات التكنولوجية الجديدة في الاعتبار.

ه) تحسين تيسر البيانات الإحصائية للأعمال التجارية الإلكترونية اللازمة لتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

التعلم الإلكتروني (انظر أيضاً القسم جيم4)

من شأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تمكن، من خلال التعلم الإلكتروني المتمحور حول المتعلم والشخصي، من النفاذ إلى تعليم جيد وتعلم مدى الحياة؛ وستساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفئات الأكثر حرماناً في المجتمع على النفاذ إلى خبرات التعلم الجيدة المناسبة لاحتياجات هذه الفئات؛ وستتاح للشباب الفرصة لتطوير مهارات التعلم المناسبة بالوسائط المتعددة والمعلومات والمؤهلات والقيم التي يحتاجون إليها للعيش والعمل في عصر رقمي؛ وستساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حماية معارف الشعوب الأصلية ونشرها واستنساخها وإتاحة المشاركة الواسعة لهذه الشعوب في العالم الثقافي التقليدي. وفي مجتمعات المعلومات والمعرفة، تدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التعلم في المجتمعات بوسائل رسمية وغير تقليدية وغير رسمية، خلاف الهياكل التعليمية التقليدية.

أ) تعزيز التعلم الإلكتروني بحيث يصبح شمولياً ومتاحاً للجميع، خاصة الأطفال داخل وخارج نطاق الهياكل التعليمية الرسمية ومرافق التعليم الجيدة في المجتمعات من خلال وضع سياسات تمكينية وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم تركز على التكافؤ في الحصول على التعليم وعلى زيادة جودة عملية التدريس. وينبغي لعملية تنفيذ السياسات أن تضمن الدمج الكامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وضع المناهج وتدريسها وفي أنظمة التدريب على جميع المستويات بما في ذلك أنظمة التعليم والتدريب التقنية والمهنية (TVET).

ب) التأكد من أن المعلمين والمدرسين على جميع المستويات لديهم المؤهلات الكافية للاستخدام التعليمي الفعّال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولتسهيل التعلم الإلكتروني على المتعلمين ولدعم تحول التطوير المهني للمدرسين (TPD) من خلال دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مناهج تدريب المدرسين وضمان استمرارية التطوير المهني للمدرسين وزيادته تدرجاً خلال العمر الوظيفي للمدرسين. ويشمل ذلك تسخير الابتكارات التكنولوجية الناشئة، بما في ذلك النماذج والاستراتيجيات المفتوحة (مثل الموارد التعليمية المفتوحة – OER والبرمجيات المجانية والمفتوحة المصدر (FOSS) والدورات الكثيفة المفتوحة على الخط – MOOCS والتنقيب عن النصوص والبيانات) فضلاً عن وضع مناهج متعددة لمحو الأمية للقرن الحادي والعشرين للمدرسين والمتعلمين.

ج) دعم إنتاج محتوى مناسب للتعلم الإلكتروني للتدريس والتعلم باللغات المحلية وفي عملية تكامل المناهج وتقييمها وإتاحة هذه المحتويات في إطار الترخيص المفتوح. وزيادة الوعي بقيمة الاتجاهات القائمة والناشئة في النماذج والاستراتيجيات المفتوحة.

د) دعم إنشاء أنظمة لإدارة ومعلومات التعليم في جميع المؤسسات التعليمية والنشر الواسع لمبادرات التعلم المجتمعية عبر الأجيال وذلك من أجل سد الفجوات المتعلقة بالمهارات التقنية أيضاً.

ه) إجراء البحوث والاستثمار والتطوير فيما يتعلق بنماذج الممارسات الجيدة للتعلم المتنقل لتوسيع نطاق النفاذ إلى فرص التعلم بالنسبة لسكان الريف، خاصة في البلدان النامية.

الصحة الإلكترونية

أ) تعزيز وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للصحة الإلكترونية تركز على تهيئة بيئة تمكينية سليمة ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم أولويات قطاع الصحة وتوفير توصيلية متينة وميسورة التكلفة ومستدامة للخدمات الصحية والأنظمة الصحية والجمهور لتحسين صحة الجميع.

ب) النهوض باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز القطاعات المرتبطة بصحة الإنسان والأنظمة الصحية – خدمات الصحة العامة والرعاية الصحية (بما في ذلك الطب التقليدي)؛ الصرف الصحي والغذاء والماء؛ والطب البيطري والخدمات الاجتماعية – مع بذل جهود خاصة للوصول إلى السكان في المناطق النائية والمتدنية الخدمات، خاصة في البلدان النامية.

ج) تسهيل الابتكار والنفاذ إلى تطبيقات الصحة الإلكترونية لدعم العاملين في القطاع الصحي وتحسين النفاذ المحلي للمعلومات وتيسير تدفق المعلومات في مجال الخدمات والأنظمة الصحية، بما في ذلك الصحة عن بُعد والطب عن بُعد والسجلات الطبية الإلكترونية والسجلات الصحية الشخصية وأنظمة المعلومات الصحية.

د) ضمان ثقة وقناعة الجمهور بالصحة الإلكترونية من خلال تبني سياسات ولوائح وغير ذلك من التدابير التي من شأنها أن تعالج شواغل قطاع الصحة، بما في ذلك تلك التي لها طابع عابر للحدود. والنهوض باعتماد معايير الصحة الإلكترونية من أجل تمكين نقل البيانات الصحية بطريقة آمنة ودقيقة وفي الوقت المناسب، على أن تراعى بشكل كامل متطلبات الخصوصية والأمن والسرية في هذا الصدد.

هـ) دمج استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصحة الإلكترونية عند الاستعداد لحالات تفشي الأمراض والكوارث والطوارئ الأخرى التي تحتاج إلى التعاون وتبادل المعلومات بين القطاعات في الوقت الفعلي وتبادل المعلومات بشأنها والتصدي لها.

و) النهوض باستخدام شواهد اعتماد الصحة الإلكترونية ووضع مؤشرات وأدوات لقياس آثارها الاجتماعية-الاقتصادية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

التوظيف الإلكتروني

أ) لا تزال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد الأدوات التمكينية الرئيسية لتوفير منصة لفرص التوظيف المبتكرة، خاصة بالنسبة للشباب والنساء وذوي الإعاقة والسكان الأصليين.

ب) مواصلة تطوير بوابات للتوظيف الإلكتروني تتيح القدرة/المعلومات اللازمة لتوصيل أرباب الأعمال بالمرشحين المحتملين. وهناك حاجة للعمل من أجل إنشاء خدمات توظيف على الخط لمنظمات القطاعين العام والخاص ووضع قواعد لحماية العمال السيبرانيين.

ج) تشجيع زيادة برامج العمل عن بُعد للعمل من مسافات بعيدة وتعزيز العمل التعاوني باستخدام الشبكات الداخلية والخارجية ووضع لوائح ومعايير للعمل عن بُعد لتقنين ظروف العمالة من منظور المزايا الاجتماعية والاستقرار الوظيفي والتدريب وظروف العمل المرضية، ضمن جملة أمور.

د) ضرورة تدريب الأفراد على التكنولوجيات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز مسوغات تعيينهم في الوظائف ولتوفير قدرات إضافية في مجال تحقيق اقتصادات قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المستقبل.

البيئة الإلكترونية

أ) تعزيز التعاون بين عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالم البيئة وعالم الأرصاد الجوية وغيرها من القطاعات المعنية التي تعمل على الحد من استهلاك الطاقة وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وحماية البيئة من أجل سلامة السكان والأصول المادية من التهديدات المتزايدة الناجمة عن الآثار المرتبطة بتغير المناخ.

ب) تدنية المخلفات الإلكترونية باتخاذ تدابير مناسبة مثل عمليات الإدارة السليمة بيئياً طوال العمر التشغيلي لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب جميع الأطراف الضالعة، بما في ذلك الجهات المصنعة.

ج) تشجيع ونشر المعايير ذات الصلة بإدارة المخلفات الإلكترونية التي وضعتها المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة وتنسيق القوانين والسياسات واللوائح الوطنية طبقاً لذلك لتدنية الآثار السلبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على البيئة والصحة والحد من المخلفات الإلكترونية.

د) تشجيع استخدام معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النشر الإلكتروني للتنبؤات الجوية وأنظمة الإنذار المبكر لزيادة التأهب للكوارث الطبيعية المرتبطة بالظواهر الجوية–المائية.

هـ) زيادة الوعي بالحاجة إلى التعاون الدولي لمساعدة الدول، خاصة الدول النامية والأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية للاستفادة من جميع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات – خدمات الرصد والإنذار المتعلقة بالطقس/المناخ، بما في ذلك النفاذ إلى البيانات الساتلية والإنترنت ذات السرعة العالية وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذكية المتعلقة بالطقس والمناخ.

و) تشجيع إنشاء وصيانة شبكات لأنظمة الرصد الأوتوماتية لجمع ونشر المعلمات الضرورية للطقس والمناخ وتوفيرها للمجتمع العالمي دعماً للرصد البيئي.

الزراعة الإلكترونية

أ) تعزيز، كجزء من الاستراتيجيات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للزراعة الإلكترونية تركز على توفير توصيلية متينة وميسورة التكلفة ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الريفية لدعم الأمن الغذائي والقضاء على الجوع.

ب) تعزيز التعاون وتبادل المعارف في مجال الزراعة عبر مجتمعات الممارسة الإلكترونية، بما في ذلك عالم الزراعة الإلكترونية، من أجل عرض وتشجيع النماذج والمنهجيات وأفضل الممارسات واعتماد النفاذ المفتوح ومعايير قابلية التشغيل البيني من أجل الاستخدام الفعّال والمتكافئ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض الزراعة المستدامة والتنمية الريفية.

ج) تشجيع وضع وتكييف المحتويات بما في ذلك المحتويات باللغات المحلية والمحتويات الصادرة عن مصادر موثوقة ومأمونة، بما في ذلك، من أجل ضمان النفاذ المنصف وفي الوقت المناسب إلى المعارف الزراعية من جانب العاملين قليلي الموارد، رجالاً ونساءً، في مجالات الزراعة والحراجة وصيد الأسماك في المناطق الريفية.

د) تعزيز محو الأمية الرقمية للمؤسسات والمجتمعات في المناطق الريفية والنائية مع مراعاة الاحتياجات والقيود المحلية بتوفير فرص التعلم المناسبة للجميع، بما يعزز من مهارات اتخاذ القرار بالنسبة للأفراد والجماعات.

هـ) تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز قدرات التأقلم لدى الدول والمجتمعات والأفراد للتخفيف من الآثار والتكيف مع الكوارث الطبيعية والاصطناعية والتحديات المتعلقة بالسلسلة الغذائية والأزمات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الأزمات والنزاعات والتهديدات الحدودية والأمراض والأضرار البيئية.

و) تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية والتعاونيات ومنظمات المزارعين والهيئات الأكاديمية والمؤسسات البحثية في قطاع الزراعة (حيث تشمل كذلك الحراجة وصيد الأسماك) من أجل خدمات شاملة وفعّالة وميسورة التكلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومبادرات في التنمية الزراعية والريفية تنهض باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع وتعزز نماذج الأعمال الزراعية المستدامة.

العلوم الإلكترونية

تثري العلوم التقليدية والعلوم الإلكترونية كل منها الآخر ويؤثر كل منها في تطور الآخر، وتحدث العلوم الإلكترونية ثورة في العلوم التقليدية عن طريق تغيير طريقة إجراء البحوث؛ وكيفية تحديد برنامج العمل العلمي؛ ومن يشاركون فيه؛ وكيفية تقاسم النتائج والمعطيات؛ ووتيرة نفاذ واضعي السياسات والعلماء والأفراد إلى المعرفة؛ ومن يشاركون على صعيد السياسات في متابعة نواتج البحوث.

أ) الترويج للعلوم الإلكترونية من أجل تعزيز الصلة بين السياسات والعلوم والمجتمع عن طريق تيسير زيادة الاعتماد على الأدلة وتحسين التنسيق في صنع السياسات، وتوسيع مشاركة المواطنين في العمليات العلمية وعمليات السياسات وبالتالي تحسين استدامة النواتج.

ب) تحسين النفاذ إلى التقييمات العلمية لقضايا التغيير العالمي من قبيل تغيُّر المناخ، والتنوع البيولوجي، وخدمات النُظم الإيكولوجية، والصحة، والزراعة، والأمن الغذائي، والحد من مخاطر الكوارث، عن طريق جملة أمور تشمل إنشاء منصة قائمة على شبكة الويب (تكملها تطبيقات متنقلة) انطلاقاً من نظام معرفي متعدد التخصصات تراجع فيه المعارف الجديدة وتجمَّع بأسلوب نقدي آنياً، حيثما أمكن، وبالاستعانة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل مراقبة وملاحظة قضايا التغيير العالمي تلك.

ج) تشجيع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما فيها الإنترنت والتكنولوجيات المتنقلة، لتيسير زيادة المشاركة في العملية العلمية برمتها، بما يشمل مشاركة الجمهور في البحث العلمي ''علوم المواطنين'' وإدخال أنشطة العلوم الإلكترونية في سياق التعليم بكافة أشكاله.

د) تعزيز تطوير شبكات معلومات للباحثين والمعلمين ووسطاء المعلومات والطلاب لدعم تبادل الأفكار والمعلومات العلمية بين المؤسسات البحثية والتعليمية والأفراد عبر القارات، وتعزيز النفاذ المفتوح إلى المعلومات العلمية أمام المنظمات العلمية والتعليمية على أساس موارد المعلومات المجمَّعة.

هـ) استخدام العلوم الإلكترونية لتعزيز تبادل البيانات والمعرفة، وتوفير المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب للمواطنين والعلماء وواضعي السياسات بما يحسِّن اتخاذ القرارات في إطار تشاركي، وينهض بالعلاقات بين العلم والسياسة والمجتمع، ويرتقي بمستويات المعيشة، خاصة للأشخاص المهمّشين.

جيم8 التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي

تتمثل رؤيتنا لمجتمعات المعلومات والمعرفة في عالم رقمي أكثر تنوعاً ثقافياً ولغوياً، حيث:

- يكون فيه لما يقرب من نصف كل اللغات القائمة حضور في الفضاء السيبراني؛
- تراعي فيه التنمية السياقات المحلية والوطنية والإقليمية؛
- يعزز ويحمي الابتكار والإبداع على أساس المعارف التقليدية في جميع المجالات، حسب الاقتضاء؛
- تتكامل فيه الثقافة مع كل سياسات وبرامج التنمية من أجل الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة؛
- يحترم الهوية الثقافية، والتنوع الثقافي واللغوي، والتقاليد، والأديان، ويعزز الحوار بين الثقافات والحضارات.

أ) إطلاق ودعم مبادرات لصون ورقمنة التراث الثقافي والوثائقي والمعلومات الرقمية المنشأ وحفظها رقمياً.

ب) تعزيز مواصلة الارتقاء بالمحتوى المحلي في الفضاء السيبراني.

ج) دعم الأطر الوطنية لتنظيم وإطلاق أنشطة المشاريع، وتعزيز تطوير واستخدام أسماء الميادين الدولية.

د) تعزيز سياسات تدعم احترام التنوع الثقافي واللغوي والتراث الثقافي وصونهما والترويج لهما والنهوض بهما في مجتمع المعلومات على النحو الموضح في وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها ذات الصلة.

هـ) مواصلة وضع وتنفيذ سياسات تصون تنوع أشكال التعبير الثقافي ومعارف وتقاليد الشعوب الأصلية وتؤكدها وتحترمها وتعززها من خلال استحداث محتوى معلوماتي متنوع واستخدام مختلف الأساليب، بما في ذلك رقمنة التراث التعليمي والعلمي والثقافي.

جيم9 وسائط الإعلام

ستستفيد وسائط الإعلام من الدور الأعم والموسَّع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الذي يمكن أن يعزز مساهمة وسائط الإعلام في تحقيق برنامج التنمية المستدامة لما بعد عام 2015.

والحق في حرية التعبير، على النحو المبين في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، هو حق أساسي لدور وسائط الإعلام في مجتمعات المعلومات والمعرفة.

1 التذكير بالفقرة 55 من إعلان مبادئ جنيف التي تصف دور وسائط الإعلام في مجتمع المعلومات؛

2 تأكيد أن الحقوق ذاتها التي يتمتع بها الناس خارج الإنترنت لا بد أيضاً من حمايتها في الإنترنت، وهذا يسري كذلك على وسائط الإعلام على جميع المنصات؛

3 تشجيع تكافؤ الفرص للرجال والنساء على قدم المساواة في وسائط الإعلام؛

4 تعزيز بيئة سالمة ومؤاتية للصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام، وتيسير تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

جيم 10 الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات

ينبغي أن تكون مجتمعات المعلومات والمعرفة خاضعة لقيم معترف بها عالمياً، وأن تعزز الصالح العام، وأن تحول دون إساءة استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

أ) ينبغي أن يواصل جميع أصحاب المصلحة إذكاء الوعي وتعزيز النقاش الوطني والإقليمي والدولي حول الفرص والتحديات الأخلاقية المتصلة باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

ب) تعزيز احترام القيم الأخلاقية الأساسية في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومنع إساءة استعمالها.

ج) الاستمرار في دعوة جميع الباحثين من أصحاب المصلحة، ومواصلة البحث في الأبعاد الأخلاقية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والمضي في دراسة التحديات والفرص الراهنة والناشئة.

د) مواصلة تعزيز حماية الخصوصية والبيانات الشخصية.

هـ) اتخاذ الإجراءات الملائمة والتدابير الوقائية، حسب ما ينص عليه القانون، لمكافحة إساءة استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على النحو الوارد في الفقرة 25 من خطة عمل جنيف.

جيم 11 التعاون الدولي والإقليمي

أ) لا يزال التعاون الدولي والإقليمي بين جميع أصحاب المصلحة يساهم بدور حيوي في النهوض باستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل دعم التنمية المستدامة بعد عام 2015.

ب) تشجيع مواصلة النهوض بالمعونة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لصالح البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً.

ج) مواصلة تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع التعاون بين القطاعات المتعددة.

د) دعوة المجتمع الدولي إلى مساعدة البلدان النامية على إعداد وتنفيذ خطط عمل وطنية لدعم تحقيق برنامج التنمية لما بعد عام 2015 ونتائج الاستعراض الشامل لنواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عام 2015، على أن تؤخذ في الاعتبار أهمية المبادرات الإقليمية.

ثالثاً – خطوط عمل ما بعد عام 2015: التطلع إلى المستقبل

نؤكد مجدداً أهمية التعاون الفعّال بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما يتفق مع أدوارها ومسؤولياتها المختلفة، والاستفادة من خبراتها، مع مراعاة الطبيعة متعددة الجوانب في بناء مجتمع المعلومات.

نؤكد الأهمية الكبرى لمواصلة أصحاب المصلحة المتعددين أنشطة التنفيذ على المستوى الدولي وفقاً لمواضيع وخطوط العمل المحددة في خطة عمل جنيف، وبتنسيق/تيسير من وكالات الأمم المتحدة. ومن شأن تنسيق أنشطة التنفيذ التي يقوم بها أصحاب المصلحة المتعددين أن يساعد على تلافي الازدواجية في الأنشطة. وينبغي أن يشمل ذلك، في جملة أمور، تبادل المعلومات واستحداث المعرفة، وتقاسم أفضل الممارسات، والمساعدة على تكوين شراكات تجمع بين أصحاب المصلحة المتعددين وبين القطاعين العام والخاص.

نؤكد مجدداً أهمية فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات الذي أنشأه مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة بناءً على التوجيه الوارد في برنامج عمل تونس (الفقرة 103) باعتباره آلية كفوءة وفعّالة مشتركة بين الوكالات تهدف أساساً إلى تنسيق القضايا الجوهرية وقضايا السياسات التي تواجه تنفيذ الأمم المتحدة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

نرحّب بعقد المنتدى السنوي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي بات يشكل محفلاً رئيسياً للنقاش بين أصحاب المصلحة المتعددين حول القضايا المتصلة بخطة عمل جنيف، ونلاحظ أن شمولية المنتدى وانفتاحه وتركيزه المواضيعي قد عزَّز تجاوب أصحاب المصلحة وساهم في زيادة المشاركة الفعلية والمشاركة عن بُعد.

نشجع جميع أصحاب المصلحة على المساهمة في الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية والتعاون الوثيق معها باعتبارها مبادرة دولية يشترك فيها أصحاب المصلحة المتعددون من أجل تحسين توفر وجودة بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤشراتها، لا سيما في البلدان النامية.

نؤكد/نعترف بأن الالتزام بالنهوض بمنظور المساواة بين الجنسين واتخاذ الإجراءات الضرورية المحددة في كل نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على النحو الوارد في الفقرة 3 من ديباجة هذه الوثيقة ينبغي أن يكون أيضاً موضع تنفيذ واستعراض ومراقبة من جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بما لا يتعارض مع خطوط العمل الأخرى وبالتعاون مع سائر الجهات الميسِّرة لخطوط العمل.

نشجِّع جميع أصحاب المصلحة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات على مواصلة الإسهام بالمعلومات عن أنشطتهم في قاعدة البيانات العمومية الخاصة بتقييم القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي يديرها الاتحاد الدولي للاتصالات. وندعو في هذا الصدد جميع البلدان إلى جمع المعلومات على الصعيد الوطني بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، للإسهام بها في عملية التقييم.

نرحِّب أيضاً بمواصلة مبادرة جوائز مشاريع القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي أطلقها الاتحاد الدولي للاتصالات بمشاركة من جميع الجهات الميسرة لخطوط العمل باعتبارها مسابقة لتكريم التميز في تنفيذ المشاريع والمبادرات التي تنهض بأهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتمثلة في تحسين التوصيلية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لا سيما في المجتمعات المحلية التي تعاني نقص الخدمات، وتوفير منصة دولية بارزة لتكريم وعرض قصص النجاح والنماذج التي يمكن تكرارها بسهولة. وفي هذا الصدد، تساهم قاعدة بيانات تقييم القمة العالمية لمجتمع المعلومات بدور بالغ الأهمية في تقاسم أفضل الممارسات بين أصحاب المصلحة المعنيين بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات.

نؤكد أهمية يوم 17 مايو باعتباره يوماً عالمياً لمجتمع المعلومات من أجل المساعدة على تعميق الوعي كل عام بأهمية هذا المرفق العالمي وبالقضايا التي تتناولها القمة العالمية لمجتمع المعلومات، خاصة ما يمكن أن يحققه استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من إمكانيات للمجتمعات والاقتصادات، وبسُبل سد فجوة الرقمية.